مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أثر متغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990 - 2020)
اسم الكاتب: فيصل غزي مصطفى بلباس، أوس فخر الدين ايوب الجويجاتي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3832
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Research Paper

The Impact of Monetary Policy Variables on the Gross Domestic Product in Iraq for the P eriod (1990 - 2020)

Faisal Gh. M. Blbas[1] , Aws F. A. Al jwejatee[2]
[1&2]College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Faisal Gh. M. Blbas, College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

faisalghazimustafa90@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2023.177358

Article History: *Received*: 21/8/2022; *Revised*:1/9/2022; *Accepted:*13/9/2022; *Published*: 1/3/2023.

Abstract

The research aims to measure the impact of monetary policy variables on the gross domestic product in Iraq, as the research aims to demonstrate the impact of monetary policy tools on the gross domestic product in order to achieve economic goals and avoid conflict Among the tools used, as it is not possible to use open market operations without raising the discount rate in The impact on the progress supply, and two approaches were used , the first : descriptive, which includes the presentatio of the theoretical framework of monetary policy and the observer of the relationship Among monetary policy and gross domestic product, and the second : the quantitative approach , which includes building the research model and measuring the impact of monetary policy variables on the gross domestic product in Iraq During the period (1990 - 2020) through the Autoregressive Distributed Time Gaps (ARDL) model , using a software package (Eviews).

Gross esearch concluded th openmarket operations can play an important role in influencing the gross domestic product in the long term. When the central bank finds that the economy is in a state of stagnation, it will follow an expansionary monetary policy , as it resorts to increasing purchases of government financial papers and bonds with the intention of increasing the cash liquidity of commercial banks , and this will increase the ability of these banks to grant bank credit, which will increase The money supply at commercial banks is reflected in the increase in GDP and vice versa, and the researcher recommends . working on updating monetary tools that are more effective in influencing GDP

Key words:
Monetary Policy , Money Supply , Gross Domestic Product

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 137
March 2023

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Blbas, Faisal Ghazi Mustafa, Aljwejatee, Aws Fakhr AlDeen Ayub (2023)."The Impact of Monetary Policy variables on the Gross Domestic Product in Iraq for the period (1990- 2020)" ***TANMIYAT AL-RAFIDAIN***, 42 (137), 34 -50 , https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

ورقة بحثية

أثر متغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

فيصل غازي مصطفى بلباس[١] ؛ أوس فخرالدين ايوب الجويجاتي[٢]

[١&٢]جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف الواسل: فيصل غازي مصطفى بلباس ، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد
faisalghazimustafa90@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.2023.177358

تاريخ المقالة: *الاستلام:* ٢٠٢٢/٨/٢١؛ *التعديل والتنقيح:* ٢٠٢٢/٩/١؛ *القبول:* ٢٠٢٢/٩/١٥؛ *النشر:* ٢٠٢٣/٣/١.

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس أثر متغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق , إذ يهدف البحث إلى بيان تأثير أدوات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية وتجنب التعارض بين الأدوات المستخدمة، إذ لا يمكن استخدام عمليات السوق المفتوحة من دون رفع سعر الخصم في التأثير على العرض النقد , وقد تم استخدام منهجين , الأول : الوصفي الذي يتضمن عرض الإطار النظري للسياسة النقدية وتأطير العلاقة بين السياسة النقدية والناتج المحلي الكلي ,والثاني : المنهج الكمي الذي يضم بناء الأنموذج الخاص بالبحث وقياس أثر المتغيرات السياسة النقدية على الناتج الكلي في العراق خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠) من خلال أنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)وذلك باستخدام حزمة برمجيات (Eviews).

وتوصل البحث إلى أن عمليات السوق المفتوحة يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل. فعندما يجد البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من الركود فإنه سوف يتبع سياسة نقدية توسعية، إذ يلجأ إلى زيادة عمليات شراء الأوراق والسندات المالية الحكومية بقصد زيادة السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، وهذا سيعمل على زيادة قدرة هذه البنوك على منح الائتمان المصرفي والذي سيعمل على زيادة عرض النقد لدى البنوك التجارية لينعكس أثر ذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح , ويوصي الباحث بالعمل على تحديث أدوات نقدية أكثر فعالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات الرئيسة

السياسة النقدية , عرض النقد , الناتج المحلي الإجمالي

مجلة

تنمية الرافدين

***(TANRA):* مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**

المجلد (٤٢)، العدد (١٣٧))،
نيسان ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: بلباس ، فيصل غازي مصطفى، الجويجاتي , اوس فخرالدين أيوب (٢٠٢٣). "أثر متغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)" ***تنمية الرافدين***، ٤٢ (١٣٧)، ٣٤-٥٠،
https://doi.org/10.33899/tanra.2020.165650

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

تعد السياسة النقدية أحد أشكال السياسات الإقتصادية , التي تخططها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الإقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الإقتصادي , لأن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الإقتصادية العامة , وتؤدي السياسة النقدية دوراً محورياً في التأثير على الناتج المحلي الكلي وعادة ما يكون هذا التأثير متفاوتاً ومعتمداً على طبيعة سلوك وإطار السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي , ولعل من أهم العوامل المحددة لفاعلية السياسة النقدية هو مدى تحديد البنك المركزي للهدف الذي يمكن الوصول اليه , فضلاً عن الأدوات التي تمكن في استخدام للوصول إلى الهدف المخطط له والتي هي (عرض النقد و عمليات السوق المفتوحة و سعر الخصم و الإحتياطي الإلزامي) , وتكمن مشكلة البحث من عدم التنسيق بين هذه الأدوات , واعتمد على فرضية قياس أثر الأدوات على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) , مرتكزاً في ذلك على عدة اختبارات قياسية من خلال أنموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك باستخدام حزمة برمجيات (Eviews) .

منهجية الدراسة

أهمية الدراسة : تستمد الدراسة أهميتها من خلال معرفة أثر المتغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، فضلاً عن معرفة الأداة التي لها تأثير أكبر لتكون أداة طارئة لحل المشاكل بسرعة .

مشكلة البحث : عدم وجود تفاهم أو تنسيق بين أدوات السياسة النقدية وهذا ما يصعب الوصول إلى الهدف المطلوب , وكذلك اعتماد أغلب الناتج المحلي الإجمالي على النفط

فرضية الدراسة

للسياسة النقدية العراقية دوراً فعالاً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي من خلال أدواتها (سعر الخصم, الإحتياطي الالزامي , عمليات السوق المفتوحة بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي, عرض النقد الواسع بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي) .

هدف الدراسة: يهدف البحث إلى قياس أثر المتغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق

منهج الدراسة: اعتمد البحث على منهجين الوصفي والكمي في بيان قياس أثر المتغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي .

حدود الدراسة الزمانية والمكانية :

اعتمدت الدراسة على سلسة زمنية طويلة إمتدت من (١٩٩٠- ٢٠٢٠) لمتغيرات الدراسة وبالتطبيق على العراق.

العرض المرجعي للدراسات السابقة

١- **دراسة (Alouani & Sayed Ahmed , 2016) : أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي حالة الجزائر ١٩٩٠- ٢٠١٤** , هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استجابة المؤشرات الإقتصادية الكلية لسياسة

النقدية للاقتصاد الجزائري , خلال المدة (1990-2014) من خلال التحليل الإحصائي للمتغيرات الدراسة, وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير حقيقي للسياسة النقدية على النمو الإقتصادي والتحكم على الكتلة النقدية من خلال أدواتها المختلفة

٢-**دراسة (Dagher & Ashour, 2004) : دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصاديين في العراق (2011 – 2004)** , هدفت الدراسة إلى تحليل فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الأستقرار والنمو الإقتصادي للمدة (2011 – 2004) من خلال التحليل الإحصائي للدراسة , وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي والناتج عن الطبيعة الريعية للاقتصاد سيؤدي إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي .

أولاً : الإطار النظري

مفهوم السياسة النقدية

عرفها (Parient 1983) بأنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية أو البنك المركزي بقصد إحداث أثر على الإقتصاد , ومن أجل ضمان استقرار المستوى العام للأسعار وضمان استقرار سعر الصرف (Taher , 2012 , 138)

وعرف بأنها تشمل جميع الإجراءات والقرارات النقدية التي يقوم بها صانعو السياسة بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية (Al -Sayed Ali & Al-Eisi, 2004, 351)

وكذلك يمكن تعريفها بأنها الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على مدى توافر الأموال والإئتمان وتكلفتها لمساعدة الأستثمار في تعزيز الأهداف الإقتصادية الوطنية(Pesenti , 2015 , 2) .

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل، وهو مجموعة الإجراءات أو القوانين والتدابير و الأحكام التي تقوم بها السلطة النقدية بالتأثير أو الرقابة على الإئتمان من خلال عرض النقد باستخدام أدوات كمية أو من خلال أدوات نوعية مختلفة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية .

أنواع السياسة النقدية

١-**السياسة النقدية التوسعية :** تستخدم السلطات النقدية السياسة التوسعية عندما يعاني الإقتصاد حالة الإنكماش والتي يكون فيها العرض أكبر من الطلب (Guartini & Astrup , 1999 , 389-390)

٢- **السياسة النقدية الإنكماشية :** تستخدم السلطات النقدية السياسة الإنكماشية لتقليل معدلات التضخم الناجم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار والتي يكون فيها الطلب أكبر من العرض(Tarek , 2018 , 5)

تأثير السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي

تنقل السياسة النقدية آثارها إلى الإقتصاد عبر قنوات عدة بهدف التأثير فيه و توجيه مساره إلى الهدف المراد الوصول اليه، وهناك خمس قنوات رئيسة تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الأداء أو النشاط الإقتصادي:-

١ – قناة سعر الفائدة

هي قناة تقليدية بحسب الفكر الكلاسيكي لانتقال أثر السياسة النقدية على الإقتصاد , أما الفكر الكينزي (IS – LM) فيعدها من أهم القنوات لانتقال أثر السياسة النقدية , إذ تعد قناة سعر الفائدة آلية انتقال أثر التغيرات في المعروض النقدي إلى الناتج الكلي , حيث يترتب عليها تغير المعروض النقدي في اتجاه معين، مما ينتج عنه تغيرات عكسية في أسعار الفائدة فيؤثر على انفاق القطاعين العائلي للاستهلاك والأعمال للأستثمار وبالتالي يؤثر على حجم الإنفاق بشكل عام، ومن ثم إلى الناتج المحلي الإجمالي , فعند اتباع سياسة نقدية توسعية من خلال زيادة عرض النقد (M) سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة (r) في سوق النقود , والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض تكلفة رأس المال (تكلفة القرض) , مما يفضي إلى زيادة الاستثمار (I) والإستهلاك (C) بسبب زيادة في الطلب , الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج (Y)

↑ M → ↓ r → ↑ I (c) → ↑ Y

أما في حالة إتباع سياسة نقدية إنكماشية فانخفاض المعروض النقدي يزيد من سعر الفائدة , وبالتالي ينخفض الإنفاق الاستهلاكي و الإنفاق الاستثماري , وهذا بدوره يخفض الناتج الكلي (Mohamed , 2017 , 498)

↓ M → ↑ r → ↓ I (c) → ↓ Y

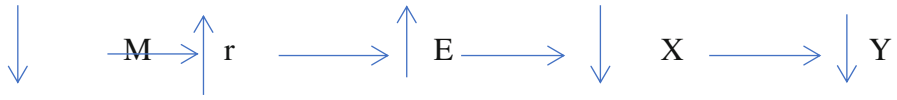
٢- قناة سعر الصرف

أدت التطورات الإقتصادية في القرن الماضي إلى تزايد انفتاح الأسواق المالية والتجارية , مما أدى إلى زيادة حركة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول التي تبحث عن أرباح سريعة , من هنا ظهرت أهمية سعر الصرف كأحد آليات انتقال السياسة النقدية , تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة ومن جهة ثانية تستعمل إلى جانب سعر الفائدة لاستقطاب الأموال الأجنبية للاستثمار داخل البلد , وتعمل هذه القناة من خلال أسعار الفائدة، على إنخفاض أسعار الفائدة (r) نتيجة لزيادة المعروض النقدي (M) الذي يؤدي إلى إنخفاض حجم الودائع الاجنبية إلى داخل البلد، لأن الأرباح تكون قليلة وكذلك خروج الأموال المحلية , بدوره يخفض من قيمة العملة المحلية (E) (انخفاض عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملات الأجنبية), وهذا يؤثر على أسعار السلع المحلية وتكون أرخص مقابل السلع المستوردة وتزيد من منافسة السلع العالمية , مما يزيد من صادرات السلع المحلية (X), وهذا بدوره يحسن من وضع ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الناتج الكلي (Y)

↑ M → ↓ r → ↓ E → ↑ X → ↑ Y

والعكس صحيح حيث يؤدي إنخفاض عرض النقد إلى إنخفاض الناتج الكلي، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة , والذي بدوره يؤدي إلى زيادة جلب الأموال الأجنبية ومن ثم إرتفاع العملة المحلية وتقليل منافسة السلع

العالمية بسبب زيادة تكلفة إنتاج السلع المحلية مقابل السلع المستوردة, وهذا بدوره يزيد من الإستيراد ويخلق عجز ميزان المدفوعات وبالتالي ينخفض الناتج الكلي (Trichet , 2011, 50)



٣- قناة الائتمان

وهي قناة متطورة من قنوات انتقال آثار السياسة النقدية والتي أكدت عليها المدرسة الكينزية الجديدة التي تركز على مشاكل المعلومات مثل الاختيار السلبي في أسواق رأس المال , وتعتمد هذه القناة بشكل رئيس على القروض المصرفية (المصارف التجارية) في نقل الآثار إلى الإقتصاد الحقيقي , كما أن قناة الائتمان تعد جزءاً من قناة سعر الفائدة , لان الائتمان يعتمد على سعر الفائدة , وهو المحرك الرئيس لعملية الائتمان , عموماً تنقل آثار السياسة النقدية من خلال قناة الأئتمان عبر قناتين قناة الإقراض البنكي وقناة ميزانية المؤسسات (Mohamed , 2017 , 351)

أ- قناة الإقراض البنكي : تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل المصارف التجارية مع التركيز على شروط منح القروض للمستثمرين أصحاب العجز المالي , فعند إتباع سياسة نقدية توسعية أي زيادة القروض البنكية نتيجة زيادة احتياطيات المصارف بسبب قرارات السلطات النقدية في خفض حجم الإحتياطي الإلزامي أو خفض سعر الخصم أو قرارات أخرى، مما يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة , وبدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهو ما ينعكس على زيادة المستوى العام للأسعار والناتج الإجمالي بشكل عام، حيث تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة احتياطيات المصارف التجارية والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الائتمان، ومن ثم انخفاض سعر الفائدة وزيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي والذي ينتج عنه زيادة المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي (زيادة نمو الإقتصادي أي الإقتصاد ينتعش) , وبالعكس في حالة إتباع سياسة نقدية إنكماشية : حيث تؤدي السياسة النقدية الإنكماشية إلى إنخفاض الإحتياطيات المصارف التجارية والذي يؤدي إلى إنخفاض الائتمان، ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة وإنخفاض الإنفاق الأستثماري والأستهلاكي والذي ينتج عنه إنخفاض المستوى العام للأسعار، ومن ثم إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي(إنخفاض نمو الإقتصادي أي الإقتصاد يكون في حالة الكساد), وهذه القناة تؤثر أكثر على المؤسسات والمصارف الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تذهب إلى سوق رأس المال لاخذ القروض (Shabrira , 2016 , 35)

ب- قناة الميزانية : تأخذ هذه القناة الوضع المالي للمؤسسات والمصارف التجارية أي الهيكل المالي للمقرضين والمقترضين , فالمقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضماناً والأكثر تعظيماً للأرباح , أما المقترض يلجأ إلى تمويل مشاريعه من مصادر أقل تكلفة وأقل مخاطرة , حيث تعتمد هذه القناة على السيولة للمؤسسات والمصارف، فكلما كانت ميزانية هذه المؤسسات جيدة قلَّ اللجوء إلى أخذ القروض والعكس صحيحاً , إذ إن أرتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدهور الوضع المالي للمؤسسات المقترضة بسبب زيادة تكلفة الدين , فعند إتباع سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى ارتفاع قيمة الأسهم نتيجة لإنخفاض أسعار الفائدة , لأن هناك

علاقة عكسية بين قيمة الأسهم وسعر الفائدة , مما يرفع القيمة السوقية للمشاريع، ومن ثم زيادة الإنفاق الأستثماري , الذي بدوره يرفع الطلب الكلي و بالتالي زيادة الناتج الكلي , وبالعكس في حالة إتباع سياسة نقدية إنكماشية (Qasimi , 2018 , 36)

٤- قناة أسعار الأصول المالية

ينقل أثر السياسة النقدية عبر هذه القناة من خلال قناتين هما قناة توبن الاستثمارية وقناة أثر الثروة على الاستهلاك لمودغيليلني ,

أ- قناة توبن للاستثمار : تعتمد هذه القناة على ما يسمى بمؤشر توبن (q) , ففي حالة إنخفاض عرض النقود سيؤدي ذلك إلى إنخفاض شراء الأوراق المالية (سندات) , نتيجة لأن انخفاض عرض النقود سيزيد من نسبة الأوراق المالية في الأسواق، ويقلل نسبة الأرصدة النقدية في المحفظة الاستثمارية التي بحوزة الجمهور , وهذا بدوره يؤدي إلى أن المتعاملين بالأوراق المالية يحاولون التخلص من منها ببيعها , لذا تهبط أسعارها فينخفض قيمة المؤشر توبن وينخفض حجم الاستثمار, وبالتالي ينخفض الناتج المحلي الأجمالي (Walid , 2014 , 36-37)

ب- قناة الثروة على الاستهلاك : قام بتحليل هذا الأثر (فرانكو مودغيليلني) مضمون هذه القناة هو أن نفقات الاستهلاك تعتمد على حجم مصادر المستهلكين , ويزيد الإنفاق في حالة حصول الفرد على ثروة معينة , وبدورها تؤثر على الطلب الكلي , وقد استخدم فريدمان الية تأثير الثروة على السياسة النقدية من خلال نظريته – نظرية الكمية الحديثة في بيان دور الثروة على الطلب على النقود, كما أن ارتفاع قيمة الأوراق المالية يؤدي إلى أرتفاع قيمة الثروة المالية وبدوره يرتفع الاستهلاك , فعند تطبيق السياسة النقدية التوسعية أي زيادة عرض النقود (M) تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية (السندات)(pe) وترتفع الثروة (W) وبدوره يرتفع الاستهلاك (C) وبالتالي ترتفع الناتج الكلي(Y) (AL-Heti & Al-Juwaijati , 2012 , 23)

↑ → ↑pe → ↑ W → ↑ C → ↑ Y
M

وبالعكس في حالة العكسية أي سياسة نقدية إنكماشية فإن :

↓ → ↓pe → ↓ W → ↓ C → ↓ Y
M

إلى جانب ذلك فإن على الدولة أن يكون لديها رقابة جيدة على أسعار الأصول و خاصة العقارات, لان ارتفاع العقارات بشكل مستمر يؤثر على الناتج المحلي من خلال سحب المستثمرين أموالهم من عملية التصنيع إلى شراء العقارات , وهذا يؤثر على الناتج المحلي، وبالتالي على النمو الإقتصادي بشكل عام (Dexu He , 2019 , 27)

٥- قناة التوقعات

تمثل التوقعات إحدى قنوات نقل آثار السياسة النقدية الناتج عن تغير المعروض النقدي إلى كل من الأسعار والناتج وميزان المدفوعات , وتعمل قناة التوقعات بشكل أساس من خلال التأثير على توقعات القطاع الخاص على المدى الطويل , لقد اكتسبت التوقعات أهمية خاصة بالنسبة لإدارة السياسة النقدية على مدى العقود الماضية في نجاح سياستها النقدية، وتعتمد فعاليتها بشكل حاسم على مصداقية اتصالات البنك المركزي مع الوكلاء الاقتصاديين , حيث تقوم الوحدة الإقتصادية بالتنبؤ بالتغيرات الإقتصادية استناداً إلى بعض الأساليب منها : أسلوب التوقعات الموائمة، إذ يقوم هذا الأسلوب بتحديد التوقعات المستقبلية معتمداً على المعلومات الماضية والحالية , أما أسلوب التوقعات الرشيدة فيقوم بتحديد الإتجاه المتوقع للمتغير استناداً على المعلومات المتغيرات الأخرى التي تؤثر على هذا المتغير المتنبه به , فالأفراد يتوقعون أن زيادة المعروض النقدي تزيد من المستوى العام للاسعار , وتؤثر التوقعات على الأسعار والناتج وميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الأستثماري وسعر الصرف(Mohamed , 2017 , 502)

ثانياً : الإطار العملي

قياس وتحليل أثر متغيرات السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)

أنموذج البحث

أنموذج السياسة النقدية: الذي يبين أثر متغيرات السياسة النقدية المتمثلة بـ: عرض النقد الواسع، سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوحة على الناتج المحلي

$$GDP_t = f(M2_t , RDP_t , RRR_t , OMO_t) + V_t \quad \dots\dots\dots (3.1)$$

إذ إن $t = 1,2, \dots ,31$ تعبر عن التسلسل الزمني لسنوات الدراسة (١٩٩٠-٢٠٢٠) , وان

GDP : المتغير التابع الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار).

M2 : المتغير المستقل الأول الذي يمثل عرض النقد الواسع بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

RDP : المتغير المستقل الثاني الذي يمثل سعر إعادة الخصم.

RRR : المتغير المستقل الثالث الذي يمثل نسبة الاحتياطي الإلزامي.

OMO : المتغير المستقل الرابع الذي يمثل عمليات السوق المفتوحة بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي , حيث تتكون عمليات السوق المفتوحة من (سندات وحوالات الحكومية وحوالات البنك المركزي فضلاً عن شهادات الإيداع الإسلامية)

Vt: عبارة عن متغيري الأخطاء في أنموذج السياسة النقدية

اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

يعرض الجدول (1) نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) لاستقرارية أو سكون متغيرات السياسة النقدية بالعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

الجدول (١): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لجميع متغيرات السياسة النقدية

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
GDP_t	-0.3894$^{n.s}$ (0.899)	-4.2782** (0.010)	-7.7494*** (0.000)	-6.9311*** (0.000)
$M2_t$	0.3997$^{n.s}$ (0.980)	-1.9157$^{n.s}$ (0.612)	-5.2809*** (0.000)	-8.9100*** (0.000)
RDP_t	-1.8201$^{n.s}$ (0.364)	-2.0446$^{n.s}$ (0.554)	-3.8517*** (0.007)	-4.1385** (0.015)
RRR_t	-1.3831$^{n.s}$ (0.577)	-1.8517$^{n.s}$ (0.654)	-5.8597*** (0.000)	-6.0359*** (0.000)
OMO_t	-1.8313$^{n.s}$ (0.359)	-1.4800$^{n.s}$ (0.814)	-13.1287*** (0.000)	-4.7207*** (0.004)

*** significant at 1% level
** significant at 5% level
* significant at 10% level
n.s not significant

القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق1

نلاحظ من نتائج الجدول (1) أن جميع متغيرات السياسة النقدية كانت ساكنة بالمستوى، أي أن درجة تكامل كل منهما هي الصفر I(0).

تحديد رتبة أفضل فجوة إبطاء من خلال أنموذج (VAR):

قبل تطبيق اختبار الحدود لنماذج (ARDL) للتحقق من وجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين طرفي أنموذج السياسة النقدية، من المهم تحديد رتبة فجوة الإبطاء المناسبة لمتغيرات الأنموذج، وذلك باستخدام متجه أنموذج الانحدار الذاتي (VAR).

الجدول (٢): تحديد أفضل فجوة للإبطاء الزمني لأنموذج السياسة النقدية للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) وفقاً لتحليل (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP_t $M2_t$ RDP_t RRR_t OMO_t
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-636.6357	NA	5.52e+13	45.83112	46.06901	45.90385
1	-529.8526	167.8020	1.66e+11	39.98947	41.41683*	40.42583
2	-494.3303	43.13425*	9.45e+10*	39.23788*	41.85471	40.03787*
3	-472.7660	18.48362	2.11e+11	39.48329	43.28959	40.64691

* denotes the optimal Lag length of the variable

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق1

توضح نتائج الجدول (2) أن أفضل رتبة فجوة إبطاء لأنموذج السياسة النقدية تمثلت بفجوة إبطاء بحسب معايير (LR, FPE, AIC, HQ) وفجوة إبطاء واحدة بحسب معيار (SC)، وحيث إن غالبية المعايير أشارت إلى أن أفضل فجوة إبطاء هي (2)، استناداً إلى ذلك فإن أفضل فجوة إبطاء لغرض تقدير نماذج (ARDL) وإجراء التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج، وكذلك لاختبار السببية هي الفجوة الثانية أي عند الزمن (t-2)، أي أن الأنموذج المقدر سيعطي أفضل النتائج عند فجوة الإبطاء الثانية للمتغير التابع أو للمتغيرات المستقلة أو لكليهما.

تقدير أنموذج (ARDL):

لاحظنا مما سبق وبناءً على كون جميع متغيرات أنموذج السياسة النقدية كانت ساكنة عند الفرق الأول، واعتماداً على أفضل فجوة إبطاء (بوصفها أساساً استرشادياً للبحث عن أفضل رتبة للأنموذج)، فقد تم تقدير (324) أنموذج ARDL للبيانات

١- تقدير العلاقة طويلة الأجل وتحليلها:

يعرض الجدول (٣) نتائج تقدير الأنموذج القياسي الذي يبين أثر متغيرات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي بالعراق في الأجل الطويل. حيث يتبين من الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل الطويل هو:

$$\widehat{GDP}_t = 49801.56 - 2859.014M2_t + 3294.919RDP_t - 7614.928RRR_t + 1732.252OMO_t + 5714.647@TREND \quad \ldots\ldots\ldots (3.2)$$

كما يتبين أن معادلة تصحيح الخطأ (Error Correction) ستأخذ الشكل الآتي:

$$ECT_{t-1} = GDP_t - [-2859.014M2_t + 3294.919RDP_t - 7614.928RRR_t + 1732.2520MO_t] \quad \ldots\ldots\ldots (3.3)$$

الجدول (٣): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

ARDL Long Run Form
Dependent Variable: GDP_t
Selected Model: ARDL
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Sample: 1990- 2020
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$M2_t$	-2859.014	219.4586	-13.0276**	0.000
RDP_t	3294.919	563.4400	5.84786**	0.000
RRR_t	-7614.928	610.6021	-12.4712**	0.000
OMO_t	1732.252	145.4554	11.9092**	0.000
C	49801.56	8115.572	6.13654**	0.000
@TREND	5714.647	1059.310	5.39469**	0.000

R-squared	0.905985	Mean dependent var.	120245.8
Adjusted R-squar.	0.895474	S.D. dependent var.	55008.69
S.E. of regression	8614.839	Akaike info criterion	21.26220
Sum squared resid.	1190000000	Schwarz criterion	21.87513
F-Stat.	93.8027**	Hannan-Quinn criter.	21.45417
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat	2.224198

** significant at 1% level

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق1

ويتبين من الجدول (3) الآتي:

- **عرض النقد الواسع:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (13.0276-) وقيمته الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%) هذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً سالباً لعرض النقد الواسع على الناتج المحلي الكلي في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (1%)، يعني ذلك أنه عند زيادة نسبة عرض النقد الواسع من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الناتج في الأجل الطويل بـ (2859.014) مليار دينار.
- **نسبة الاحتياطي الإلزامي:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (12.4712-) وقيمته الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%) هذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً سالباً لنسبة الاحتياطي الإلزامي على Gdp في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (1%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي بـ (1%) فإن ذلك يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (7614.928) مليار دينار.

- **عمليات السوق المفتوحة:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (11.9092) وقيمته الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%) تبين وجود تأثير معنوي موجب لنسبة عمليات السوق المفتوحة من الناتج المحلي الكلي على الناتج الكلي في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (1%)، ويعني ذلك أنه عند زيادة نسبة عمليات السوق المفتوحة من الناتج المحلي الإجمالي بـ (1%) فذلك يؤدي إلى زيادة GDP في الأمد الطويل بـ (1732.252) مليار دينار.
- **سعر إعادة الخصم:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (5.8479) وقيمته الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%)، تبين وجود تأثير معنوي موجب لسعر إعادة الخصم على الناتج المحلي في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (1%)، ويعني ذلك أنه عند زيادة سعر إعادة الخصم بـ (1%) يزيد الناتج الكلي في الأجل الطويل بـ (3294.919) مليار دينار.
- **الثابت (المقطع):** استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا الثابت والبالغة (6.1365) وقيمته الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%) يظهر أن هناك تأثيراً معنوياً موجباً للثابت على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (1%)، ويعني ذلك أنه عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في الأنموذج مساوية للصفر سيكون متوسط الناتج المحلي الإجمالي (49801.56) مليار دينار.
- **الاتجاه العام:** استناداً إلى قيمة اختبار (t) للاتجاه العام والبالغة (5.3947) وقيمته الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%) يتبين أن هناك تأثيراً معنوياً موجباً للاتجاه العام في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (1%)، بمعنى أن تأثير متغيرات السياسة النقدية في الأنموذج يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل بمقدار (5714.647) مليار دينار.
- **معنوية الأنموذج:** بالرجوع إلى قيمة اختبار (F) للأنموذج والبالغة (93.8027) وقيمته الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من المستوى (1%)، فهذا يعني أنه بصورة عامة فإن الأنموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى أن جميع متغيرات السياسة النقدية مجتمعةً تؤثر معنوياً على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل , فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية حيث أن (89%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي سببها متغيرات السياسة النقدية الواردة بالأنموذج (3. 2).

٢- تقدير معادلة الآجل القصير:

الجدول (٤) يعرض نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(1,1,2,1,2) الذي يبين أثر متغيرات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق في الأجل القصير. حيث يتضح من نتائج الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر للعراق في الأجل القصير هو:

$$\Delta(\widehat{GDP}_t) = 56.57504\Delta(M2_t) + 2921.511\Delta(RDP_t) - 2115.934\Delta(RDP_{t-1}) - 632.315\Delta(RRR_t) - 3029.496\Delta(OMO_t) - 2705.730\Delta(OMO_{t-1}). \quad (3.4)$$

الجدول (٤): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

ARDL Short Run Form
Dependent Variable: $\Delta(GDP_t)$
Selected Model: ARDL(1,1,2,1,2)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Sample: 1990- 2020
Included observations: 29

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$\Delta(M2_t)$	56.57504	512.7200	0.11034$^{n.s}$	0.913
$\Delta(RDP_t)$	2921.511	619.6202	4.71500**	0.000
$\Delta(RDP_{t-1})$	-2115.934	676.0229	-3.12997**	0.006
$\Delta(RRR_t)$	-632.3151	685.8509	-0.92194$^{n.s}$	0.370
$\Delta(OMO_t)$	-3029.496	665.3220	-4.55343**	0.000
$\Delta(OMO_{t-1})$	-5705.730	1625.499	-3.51014**	0.003
R-squared	0.812775	Mean dependent var.		5640.337
Adjusted R-squar.	0.737885	S.D. dependent var.		15050.33
S.E. of regression	7705.347	Akaike info criterion		20.98634
Sum squared resid.	1190000000	Schwarz criterion		21.41068
F-Stat.	10.853**	Hannan-Quinn criter.		21.11924
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.224198

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق

يتبين من الجدول (4) أن هناك تأثيراً معنوياً في الناتج المحلي الكلي للعراق على الآجل القصير من قبل: سعر إعادة الخصم في السنة الجارية والسنة السابقة ، وكذلك عمليات السوق المفتوحة في السنة الحالية والسنة السابقة. في حين لم تثبت معنوية كل من عرض النقد الواسع ونسبة الاحتياطي الإلزامي على الناتج المحلي الإجمالي في الآجل القصير.

كما تتضح معنوية الأنموذج القياسي المقدر في الآجل القصير وعند مستوى معنوية (1%)، بمعنى أن جميع متغيرات السياسة النقدية في السنة الجارية والسنة السابقة مجتمعةً تؤثر معنوياً في الناتج الكلي في الأجل القصير. فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية جيدة، إذ إن (74%) من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي سببها متغيرات السياسة النقدية الواردة بالأنموذج (4 .3).

اختبار التكامل المشترك في أنموذج ARDL:

لاختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات السياسة النقدية وبين الناتج المحلي يستخدم اختبار الحدود، حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5) , اذ نلاحظ من الجدول أن قيمة (F) البالغة (4.92223) وهي أكبر من الحد الأعلى للتكامل I(1) عند مستوى معنوية (5%)، عليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية

البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك بين متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد الواسع، سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة) وبيـن الناتج الكلي في الآجل الطويل.

الجدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Sig. t	I(0)	I(1)
F-statistic	4.92223**	10%	3.03	4.06
K	4	**5%**	**3.47**	**4.57**
		2.5%	3.89	5.07
		1%	4.4	5.72
** significant at 1% level				

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات نتائج الجدولين (3) و (4)

ويوفر التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية أسساً إحصائية لاستخدام أنموذج تصحيح الخطأ، والسبب الرئيس لكثرة استخدام أنموذج تصحيح الخطأ هو التقلبات القصيرة الأجل التي تحدث في متغيرات الأنموذج. ويشير معامل تصحيح الخطأ (ECT) أو ما يعرف بمعامل التكامل المشترك (Cointegration Coefficient) إلى أنه في كل فترة يتم تعديل نسبة معينة من عدم التوازن في المتغير التابع ليقترب من التوازن في العلاقة طويلة الأجل.

الجدول (6): معامل أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) للعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT_{t-1}	-0.481750	0.086856	-5.54652**	0.000
** significant at 1% level				

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على نتائج الجدولين (3) و (4)

تؤكد نتائج الجدول (6) على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الأنموذج، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي، إذ يظهر حد تصحيـح الخطـأ أو معامـل التكامـل المشـترك بقيمة سالبة ومعنوية عنـد مستوى (1%) وتقـدر قيمتـه بـ (-0.48175) وهو يشير إلى مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انحراف كـل من عرض النقد الواسع، سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوحة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منها، أي أن الناتج المحلي الإجمالي سيستغرق سنتين تقريباً ليعود إلى قيمته التوازنية بعد آثار الصدمات في متغيرات السياسة النقدية، لأن $\frac{1}{0.48175} \cong 2\ years$.

الاختبارات التشخيصية للأنموذج: Diagnosing Checking Tests

يظهر الجدول (7) في أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي المقدر ARDL(1,1,2,1,2) والمتضمنة اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي أو أخطاء الأنموذج، اختبار الارتباط الذاتي لبواقي الأنموذج، اختبار عدم تجانس تباين البواقي، فضلاً عن اختبار ثبات وهيكلية الأنموذج المقدر.

الجدول (7): نتائج الاختبارات التشخيصية لأنموذج السياسة النقدية ARDL(1,1,2,1,2)

Test	Statistic	Value	Prob.
Normality Jarque-Bera	Jarque-Bera	$0.5866^{n.s}$	0.746
Autocorrelation Breusch-Godfrey	F-Statistic	$1.4577^{n.s}$	0.266
	Chi-Square	$4.9983^{n.s}$	0.082
Heteroskedasticity ARCH	F-statistic	$1.8784^{n.s}$	0.182
	Chi-Square	$1.8866^{n.s}$	0.170
Model's Stability Ramsey-Reset	t-Statistic	$0.6222^{n.s}$	0.543
	F-Statistic	$0.3871^{n.s}$	0.543
n.s not significant			

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على نتائج الجدولين (3) و (4)

يتبين من الجدول (7) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت (0.746) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني أن الاختبار غير معنوي، ومن ثَمَّ قبول فرضية العدم، وهذا تأكيد على أن البواقي المتولدة من الأنموذج القياسي المقدر ARDL(1,1,2,1,2) تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط (0) وانحراف معياري (6512.206).

كما يوضح الجدول (7) أن بواقي أو أخطاء الأنموذج القياسي المقدر ARDL(1,1,2,1,2) لا ترتبط مع بعضها استناداً إلى اختباري Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي، إذ كانت القيم الاحتمالية للاختبارين أكبر من (5%). فضلاً عن تجانس (ثبات) تباين البواقي من خلال اختباري ARCH اللذين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من (5%). كما أتسم الأنموذج بالثبات الهيكلي في شكل الدالة اعتماداً على نتائج اختباري Ramsey-Reset الذين كانت قيمها الاحتمالية أكبر من (5%).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- أظهرت نتائج أن هناك تأثيراً معنوياً موجباً لعرض النقد الواسع على الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل، فعند زيادة عرض النقد الواسع، أي إتباع سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات، مما يولد مضاعفة الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي الذي سيشكل حافزاً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. أما عند خفض عرض النقد أي اتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فإن ذلك تؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة، والذي بدوره سيولد انخفاضاً في الاستثمار

والدخل مع انخفاض الطلب الكلي، مما يولد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي.

٢- أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً معنوياً سالباً لسعر إعادة الخصم على الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل. فعندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فذلك يؤدي إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها للجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض، ومن ثم حجم الائتمان، وهذا يؤدي بالتالي إلى حدوث انكماش اقتصادي، وينعكس أثر ذلك في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي. وفي حالة الوضع المعاكس، عندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم، فذلك يمثل تشجيعاً للائتمان المصرفي، مما يحث البنوك التجارية على طلب القروض من البنك المركزي وإعادة خصم ما بحوزتها من موجودات الأوراق التجارية والمالية، وهذا يؤدي إلى توفير سيولة نقدية للبنوك التجارية، مما يشجعها على التوسع في تقديم القروض للأفراد والمؤسسات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٣- ومن نتائج البحث وجود تأثير معنوي سالب لنسبة الاحتياطي الإلزامي على الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل. ففي حالة التضخم الاقتصادي، يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل من مقدرة البنوك التجارية في عمليات الائتمان المصرفي ومنح القروض للأفراد والمؤسسات، مما يعني خفض العرض النقدي لدى هذه البنوك، وبالتالي يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوضع المعاكس، أي في حالة الركود الاقتصادي، يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يزيد من الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية والتي ستزيد من مقدرة البنوك على التوسع في الائتمان ومنح القروض للأفراد والمؤسسات، وهذا يعني زيادة عرض النقد لينعكس ذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

٤- بيّنت النتائج أن عمليات السوق المفتوحة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي في الآجل الطويل. فعندما يجد البنك المركزي أن الاقتصاد يمر بحالة من الركود فإنه سوف يتبع سياسة نقدية توسعية، إذ يلجأ إلى زيادة عمليات شراء الأوراق والسندات المالية الحكومية بقصد زيادة السيولة النقدية لدى البنوك التجارية، وهذا سيعمل على زيادة قدرة هذه البنوك على منح الائتمان المصرفي والذي سيعمل على زيادة عرض النقد لدى البنوك التجارية لينعكس أثر ذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. وفي الحالة العكسية، عندما يجد البنك المركزي بأن هناك ضغوطاً تضخمية كبيرة في الاقتصاد فإنه يلجأ إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية، فيقوم ببيع الأوراق والسندات المالية الحكومية من أجل تقليل احتياطيات البنوك التجارية من النقد والحد من مقدرتها على منح الائتمان، وهذا سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً : التوصيات

١- العمل على تحديث أدوات نقدية أكثر فعالية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي

٢- العمل على تنسيق مع السياسة المالية لتجنب التعارض بين الأدوات المستخدمة

References

Alouani, Omar and Sayed Ahmed, Zark (2016), The impact of monetary policy on economic growth, the case of Algeria 1990-2014, Master's thesis, University of Abu Bakr Belkaid, Tlemcen - Algeria

Qasimi Khawal (2018), the extent of effectiveness Monetary policy in achieving internal balance - a case study of Algeria during the period (2000-2017), Master's thesis, Akley Mohand Olha University, Bouira – Algeria

Shabeira, Yamina. (2016), "The Effectiveness of Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria during the Period (2000-2014)", Master's Thesis, Mohamed Khedir University, Biskra – Algeria

Tarek, Ragab. (2018), The effect of integration between monetary policy and fiscal policy on unemployment in Algeria for the period (1990 - 2015), PhD thesis at Yahya Fares University, Medea - Algeria.

Walid, Imran. (2014), "The Role of Monetary Policy in Combating Inflation: A Case Study of Algeria", Master's Thesis, Oum El Bouaghi University - Algeria

Dagher, Mahmoud Muhammad and Ashour, Ihsan Jabr. (2004), "The Role of Monetary Policy in Achieving Economic Stability and Growth in Iraq (2004-2011)" Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 20, No. 77.

Al-Heti, Ahmed Hussein and Al-Juwaijati, Aws Fakhruddin Ayoub (2012), The Role of Monetary and Financial Policies in Economic Growth, University Journal for Science Economic and Administrative, Volume 4, Number 8, p 16-40

Mohamed, Mithal Jaber Morsi (2017), assessing the effectiveness of monetary policy in achieving stability The exchange rate in Egypt during the period (1990-2017), The Scientific Journal of Economics and Trade, Volume 47, No. 4.

Guartini, James and Astrup, Richard. (1999), "Macroeconomics of public and private choice", translated by: Abdul-Fattah Abdul-Rahman, Abdul-Azim Muhammad, Al-Qassim, Dar Al-Marikh for Publishing and Distribution.

Al-Sayed Ali, Abdul-Moneim Al-Eisi, Nizar Saad Al-Din (2004), "Money Banks and Financial Markets", first edition, Hamed Publishing and Distribution House, Amman - Jordan

Taher Al-Tarsh. (2012), Monetary and Banking Economics, Office of University Publications. Algeria

Dexu He , Ming , Feng . (2019) , "Chinas Monetary Policy Frameworkin the Past 70 years : 1949 – 2019" , Chinese Academy of Social Sciences (17CJYO54)

Trichet , Jean – Claude . (2011) , "The Monetary Policy of the ECB" , Third edition , ECB , Frankfurt – Germany

Pesenti , Paolo . (2015) , " Monetary Policy Decision Making" Federal Reserve Bank , New York , March 23 , 2015 , pp. 1-39 .